

تحديات ورهانات نظام الخدمة العمومية في ظل التحولات
الراهنة بالإعلام السمعي-البصري

Challenges And Stakes Of The Public Service System In Light Of The Current Transformations In Audio-Visual Media

أ. نسيمة سحنون/ جامعة الجزائر3

Nacima Sahnoun/ University of Algiers3

Sahnounen85@gmail.com

ملخص

تعني هذه الدراسة بالبحث في مجال تحديات ورهانات نظام الخدمة العمومية في ظل التحولات الراهنة بالإعلام السمعي -البصري، وما يحيط بها من عراقيل وأزمات، خاصة مع ما يشهده العالم من تحولات وتطورات عديدة خاصة في مجال تقديم الخدمة العمومية، وعدم معرفة حجم تأثيرات أزمات الإعلام الرقمي وما ينتج عنه، لهذا تسعى المؤسسات الإعلامية لمواكبة التطورات عبر تقديم برمجة عامة ومتنوعة تستجيب لمتطلبات الأفراد وأذواقهم بدعم التنوع الثقافي واللغوي وفتح الحوار وحرية التعبير لضمان خدمة عمومية مساندة للتطورات الراهنة وتوفير مجال عمومي تواصلية حر ومستقل.

الكلمات المفتاحية: الخدمة العمومية؛ نظام السمعي-البصري؛ الإعلام

الرقمي.

Abstract

This study is concerned with research around challenges and stakes of the public service system in light of the current transformations in

audio-visual media, and the obstacles and crises surrounding it, with the many transformations and developments that the world is witnessing, especially in the field of public service prestation, and the lack of knowledge of the extent of the effects of digital media crises. As a result, media organizations strive to keep pace with developments by providing a general and diverse programming that responds to the requirements and trends of individuals by supporting cultural and linguistic diversity, opening dialogue and freedom of expression to ensure a public service that is in line with current developments and providing a free and independent public sphere.

Keywords: public service; audio-visual system; digital media.

مقدمة

يرتبط مبدأ الخدمة العمومية في قطاع السمعي البصري وضمانه بتطوير محتوى الوسائل الإعلامية وتقديم مضامين تتماشى مع التنوع اللغوي والثقافي للوطن، لتعكس تنوعا برامجيا يساير الخطط التنموية في المجتمع ويراقب اهتمامات المواطنين ويتفاعل معها دون التأثير بالتغيرات السياسية والاقتصادية أو غيرها، إضافة إلى تطوير الأرصيات الرقمية الخاصة بها في مختلف الوسائط التكنولوجية لأن الإعلام العمومي هو إعلام صادق وموضوعي يسعى لكسب ثقة الجمهور انطلاقا من تجسيد حق المواطن في الإعلام كمبدأ أساسي لتقديم خدمة عمومية حقيقية تفرض على أفراد المجتمع خاصة، والمؤسسات العمومية عموما، توسيع حقل المشاركة والديمقراطية وفتح المجال للمشاركة والحوار لتوسيع نطاق الحرية. هذه الحرية التي تقوم أساسا على إتاحة فرص لحرية الرأي والتعبير وفتح الأفاق للمشاركة التعددية من طرف جميع الفاعلين في المجتمع في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة عبر تحدي ورهان الارتقاء بالخدمة العمومية الإعلام السمعي-البصري، ومحاولة تقديم برامج موضوعية وذات مصداقية لخلق التواصل بين الجمهور والمؤسسات الإعلامية، فالجمهور يعد الممول الأساسي لهذه المؤسسات

وله الحق في الاستفادة من مختلف البرامج والتي لا بد ان تكون متنوعة وذات جودة تستجيب لاحتياجات الأفراد وتلبي رغباتهم وتحقق مختلف تطلعاتهم في ظل التطورات التكنولوجية التي تعتبر تحديا كبيرا يواجه المؤسسات الإعلامية، وهو رهان تسعى لتحقيقه لمواكبة التحدي الرقمي بكل ما يتميز به من خصائص. في هذا السياق، تحاول المؤسسات الإعلامية لتطوير الخدمة العمومية في القطاع السمعي-البصري بمختلف الطرق خاصة أن مفهوم الخدمة العمومية يقوم أساسا على إتاحة الفرص لحرية الرأي والتعبير وفتح آفاق المشاركة بين أفراد الجمهور والمؤسسات الإعلامية لتطوير البرامج وخلق حلقة تواصل على مستوى العالم الافتراضي الذي أصبح حتمية لابد من مواكبتها في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة لفتح تحدي ورهان لتقديم خدمة عمومية تناسب التغيرات الرقمية.

وبناء على ما سبق: ماهي التحديات والرهانات التي تواجه الإعلام السمعي-البصري في الجزائر لضمان نظام خدمة عمومية في ظل التحولات التكنولوجية الراهنة؟

وعليه، نطرح التساؤلات التالية:

- ما هو الإطار المفاهيمي للخدمة العمومية، المرفق العمومي والمصلحة العامة؟

- ماهي وظائف الخدمة العمومية في ظل البيئة الرقمية؟

- ماهي أزمات الخدمة العمومية في الإعلام الرقمي؟

- ماهي رهانات وتحديات نظام الخدمة العمومية للسمعي-البصري في ظل التكنولوجيات الحديثة؟

1. الإطار المفاهيمي:

تعرف الخدمة العمومية بأنها نشاط تمارسه الدولة بشكل مباشر من خلال مؤسسات تابعة لها وطنية أو محلية أو تحت إشرافها وذلك من أجل تلبية حاجيات

لها علاقة بالمصلحة العامة (جمال الرزن، التلفزيون والخدمة العامة والديمقراطية، ص 30).

ومنه تعرف الخدمة العمومية بأنها نشاط تؤديه وسائل الإعلام لخدمة الصالح العام بحيث يجب أن يهتم بانشغالات واهتمامات الجمهور، وأن يتسم بالانتشار الواسع والتنوع والخصوصية والاستقلالية في المحتوى التمويل والإدارة.

1.1 المفاهيم المرتبطة بالخدمة العمومية:

يُستمد مفهوم الخدمة العمومية من مفهوم المرفق العام، وهو ذلك المشروع الذي بواسطته يمكن لشخص إداري القيام بعمل لتحقيق المنفعة العامة وإشباع حاجيات عامة، وذلك بسبب طبيعته، وإن كان هذا التفريق يركز على وظيفة المرفق العام وهي المنفعة العامة.

تتمثل محاولات تعريف المرفق العمومي في اتجاهين أساسيين: اتجاه يركز على المعيار العضوي (الشكلي) وهو ما يسمى بالمرفق العمومي - مؤسسة-، واتجاه يركز على المعيار المادي (الموضوعي) وهو ما يسمى بالمرفق العمومي-نشاط- (محمد الصغير بعلي، القانون الاداري، ص 206).

مفهوم المصلحة العامة:

وهي الخدمة العمومية التي تقدمها وسائل الإعلام للجمهور لتلبية احتياجاتهم بشرط عدم تقديم برامج يرغبون فيها ولكن في المقابل ليست من مصلحة المجتمع، لأن مصلحة المجتمع تصبح جزءا من المصلحة العامة (محمد الصغير بعلي، القانون الاداري، ص 206)

2. نظام السمي-البصري ووظائف الخدمة العمومية في ظل البيئة الرقمية :

يلعب الإعلام العمومي في قطاع السمي-البصري دورا فعالا في تحسين ظروف حياة أفراد المجتمع من خلال تقديم عدة وظائف ومهام تتمثل في رفع المستوى الثقافي لأفراده، زيادة درجة الوعي لديهم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومختلف القضايا التي تلي احتياجاتهم ومتطلباتهم وتهدف إلى تحقيق تطلعاتهم، وذلك لاعتماده على التبسيط والتصوير والواقعية الحية، مثل تقديم برامج اجتماعية تهدف إلى رفع الوعي ضد القضايا الأخلاقية والحد من العنف والجريمة، و تقديم نصائح لتوعية الأفراد مما ينعكس إيجابا على محتوى الرسالة الإعلامية التي تكون في اتجاه خدمة المشاهد وتلبية حاجاته ومتطلباته لتحقيق التنمية الشاملة ومواجهة تحديات الوضع الراهن بكل ما يحمله من تأثيرات سواء كانت سلبية أو إيجابية، وذلك من خلال مجموعة الوظائف المتمثلة في الوظيفية الإخبارية والتعليمية التربوية والثقافية ووظيفة التوجيه والإرشاد، إضافة إلى الوظيفة الترفيهية ووظيفة الشرح والتفسير والوظيفة التنموية التي برزت في الآونة الأخيرة وأصبحت تقدم للمجتمع خدمات لتنمية وتطوير أفراد المجتمع مهنيا وعمليا. وفي ظل العولمة والتطورات التي تتغير بين لحظة وأخرى، تضطلع المؤسسات الإعلامية العمومية، التي تغيرت أساليب تقديمها للخدمة العمومية، لتأخذ حيزا جديدا بمعايير جديدة وطرق حديثة نتيجة بروز مجتمع الإعلام الجديد بكل تطبيقاته التي أصبحت عاملا مهما، خاصة أن تأثيرات السوق وما صاغته من وظائف مختلفة رغم ارتباطها بوظائف الإعلام التقليدي. (الصادق الحمامي، الاتصال العمومي منظرا إليه في سياقاته، ص45)

تتمثل هذه الوظائف أساسا في:

- تقوية الروابط الاجتماعية والسياسية والثقافية: إذ يمكن لكل وسائل الإعلام أن تشكل منتدى، حيث تتواجد المراجع والتجارب التي تحقق القيم ونماذج المجتمعات، من خلال إصلاح على الأقل، مجموعة من القيم السوسيوثقافية المشتركة التي فقدت، فالمجتمعات في عصر المعلومات فقدت الجزء الكبير من قوتها على الانسجام.

- خدمة الجماعات (الأقليات) والأفراد: من بين مهام الخدمة العمومية ليس فقط إرضاء حاجيات الجماعة في مجملها، بل إرضاء حاجيات الفرد في حد ذاته . وتعتبر هذه المهمة غير قابلة لتحقيق بالنسبة لوسائل الإعلام التي تنتمي إلى القطاع الخاص على مستوى السوق العالمي، وبالتالي يمكن لوسائل الإعلام العمومية القيام بها حيث يمكن لوسائل الإعلام التي تلعب دور " الملكيات العمومية " أن ترضي حاجيات الأقليات (الجماعات الدينية، الجهوية، الثقافية، اللغوية، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة) بعرض البرامج التي لا يمكن أن تجد مساحة لها في القطاع الخاص نظرا لانعدام مصادر تمويل هذا النوع من البرامج. (عصفور سكيينة، الخدمة العمومية في التلفزيون الجزائري بين النصوص القانونية والممارسة، 2013، ص 51) ويعتبر هذا الدور المهم في ملئ فراغات السوق، عنصرا أساسيا في تحقيق مهام وسائل الإعلام العمومية مهمة جديدة ناتجة عن الرقمنة، حيث على المؤسسات الإعلامية العمومية تقديم عروض إضافية على شبكات القنوات الجديدة للبث. (بومعيزة رشيد، مفهوم الخدمة العمومية والصحافة المكتوبة ، ص10)

- التنوع الثقافي واللغوي: يشكل دعم التنوع الثقافي ،التنوع الموسيقي، العادات والتعبيرات الشفوية، الطقوس الروحية والأحداث الاحتفالية، المهن التقليدية، العادات الغذائية واللغوية العربية واللهجات المحلية حلقة أساسية في الخدمة العمومية، ويتطلب تحقيق ذلك التعريف بمهام وأهداف وسائل الإعلام

العمومية، ومراجعة أدوارها بانتظام، لأن التكنولوجيا تتطور بشكل دائم، مما يجعل الإطار الذي تعمل فيه مؤسسات الإعلام العمومية يتغير باستمرار، وذلك من خلال الاختبار الدائم والاتصال المستمر مع الجمهور، وضمان مساحات كافية للنقاش العمومي، والحوار بين مختلف فئات المجتمع، من أجل تلبية احتياجاتهم، فبدون اتصال لا يمكن للدعم العام والجمهور للأهداف المسطرة من طرف المؤسسة أن يحقق الأهداف المرجوة (الصادق رابح، مفهوم الخدمة العمومية في التلفزيون بين المقاربة التجارية والمنظور النقدي، ص 60)، حيث دفعت التغيرات التكنولوجية وعولمة الصناعات الإعلامية القائمين على مؤسسات الخدمة العامة إلى إعادة النظر في سياساتهم البرمجية، وكفاءاتهم التقنية، وطرق أداءهم، والبنية التنظيمية لمؤسساتهم، ووجودهم كمؤسسات إعلامية تقدم خدمة عمومية لأفراد المجتمع. ويفرض هذا التطور إيجاد آليات لمجابهة التغيرات الراهنة وفرض استراتيجيات لمواكبة التكنولوجيا، لقد فرض الإعلام الجديد على تليفزيون الخدمة العامة تكيف استراتيجياته ليتمكن من أداء وظائفه بطرق ناجعة، هادفة وفعالة وتطويرها بما يتناسب والقواعد الجديدة للعبة الإعلامية بالتخلص من هيمنة الدولة وفرض الاحتكار على المؤسسات الإعلامية لتتماشى وفق النظام العام من خلال تنظم تداول المنتجات التي تقدمها وفق معايير معينة أو تحديد المعايير المطلوبة التي يجب أن تتوفر في هذه المنتجات. إن الإعلام السمعي-البصري مطالب بأن يكون فاعلا في البيئة ليس مع قنوات السوق الإعلامي المحلي فقط، بل مع العدد الكبير من القنوات المتدفقة من أسواق إعلامية متنوعة لفرض الخدمة المقدمة للجمهور وفق احتياجاتهم من جهة والمعايير المطلوبة من جهة أخرى. (الصادق رابح، مفهوم الخدمة العمومية في التلفزيون بين المقاربة التجارية والمنظور النقدي، ص 72)

3. تحديات الخدمة العمومية في ظل التطورات الراهنة:

تعاني وسائل الإعلام اليوم من عدة أزمات ومصدر هذه الأزمات هو الشبكات الاجتماعية بفضل مختلف تطبيقاتها التي فرضت نفسها بفضل ما تتميز به من خصائص كالترفعالية والسرعَة والشمولية التي نافستها من جهة كمصدر للخبر السريع والمعلومة، وكفضاء مفتوح للنقاش وحرية التعبير من جهة ثانية، فاجتذبت الإعلانات التي تعتبر الوقود الذي يعزز وجود الإعلام وقوته مما جعل الإعلام يعتمد بشكل شبه كامل على الدعم الحكومي والمال السياسي والتجاري مما أفقده استقلاليتَه وتوازنه. وبغض النظر عن الكثير من وسائل الإعلام الدولية التي استطاعت أن تخلف جمهوراً ضخماً لها على الانترنت، أو تلك التي تعتمد على مساهمات الجمهور أو تلك التي تمزج الترفيه الدرامي بالأخبار، فإن البقية جميعها تعاني من أزمة تتضخم كل يوم، خاصة مع ظهور الأخبار المزيفة وانتشارها بكثرة لتغليط الرأي العام واعتبار أزمة تزيف الأخبار طوق النجاة لوسائل الإعلام التي قد يعود إليها الجمهور بقوة بحثاً عن المعلومة الغير مزيفة (الصادق الحمامي، الاتصال العمومي منظراً إليه في سياقاته، 2007، ص 13).

بالإضافة لما سبق، تطرح مسألة أخرى وهي تمويل الوسيلة الإعلامية وطرق حصولها على دخل بديل للإعلانات بعيداً عن تأثير الممولين وفرض سيطرتهم على ما تقدمه المؤسسات الإعلامية من محتويات، لهذا تحاول هذه الأخيرة البحث عن حلول تستطيع من خلالها حمل الجمهور ليكون طرفاً إيجابياً وفعالاً في العملية التمويلية سواء على شكل تبرعات (وهذا نموذج أثبت نجاحه في عدة حالات في المغرب) أو على شكل اشتراكات (غالباً للمواقع الالكترونية الإخبارية وليس الصحف أو قنوات التلفزيون). مبدئياً تعتبر هذه الاسهامات حلاً استقطب فئات متنوعة وعرف تجارب ناجحة في الكثير من الدول (فريح رشيد، الاذاعة الجزائرية بين الخدمة العمومية والتوجه التجاري، 2009، ص 51) إلا أنه لا توجد لدينا

تجارب عربية أو دراسات حول إمكانية نجاحه لدينا مستقبلا بهدف تقديم إعلام عمومي يسعى لتقديم خدمة عمومية ضمن التطورات الراهنة وذلك من خلال عدة مطالب تتميز:

- بالانفتاح والاستفادة من تقنيات الحديثة والتسجيل،
- مواكبة الرقمنة، توسيع هامش الحرية في طرح الأفكار والنقاش لمنافسة القنوات الخاصة في ذلك،
- تدريب الصحفيين والتقنيين على الأساليب الحديثة في الإعداد والتقديم،
- إجراء البحوث والدراسات للتعرف على متطلبات الجمهور،
- تحليل اتجاهات الجمهور للتعرف على متطلبات وإنتاج برامج تتوافق مع رغباته دون تهميش.

وعليه، نلاحظ أن من أكبر التحديات التي تواجه الخدمة العمومية -والتي أدت إلى تأخرنا في مواكبة التطورات في الإعلام الرقمي- تعود لعدة أسباب نذكر منها:

- أن التلفزيون كجهاز كلاسيكي -بكل ما يتميز به من خصائص أبهرت المشاهدين في فترة من الزمن- لم يعد كافي للتأثير والمنافسة في المشهد السمعي البصري الإقليمي والدولي في الوقت الراهن، خاصة مع تطور التكنولوجيا الحديثة التي أصبحت لا بد لها أن تكون لها روافد أهمها الانترنت، هذا الرافد الذي يسمح بتفاعلية الجمهور مع التلفزيون سواء عن طريق مقاطع فيديو أو عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي بكل ما تحمله من خصائص كالتفاعلية، الزمكانية، الشمولية، المرونة... إلخ لتجعل العالم قرية كونية تتخطى الزمان والمكان وجميع الحدود، مثلا دول الخليج هم جد متطورين في Bi medria _social media حيث تسمح الانترنت ببث أسرع، في حين أن حضور القنوات التلفزيونية الجزائرية في شبكة الانترنت ضعيف جدا و غير مدروس، ضف إلى ذلك ضعف استقبال

الإنترنت في الجزائر، فسرعة تدفق الانترنت تعد أحد التحديات الكبرى التي تقف حاجزا أمام تطور القنوات الجزائرية التي تعتمد على التدفق العالمي، فإذا أردنا أن نطور الشبكات التلفزيونية يجب أن نطور شبكات الانترنت أولا لنواكب جميع التطورات الحاصلة. وعليه، فإن تطوير الخدمة العمومية مرهون أساساً بالنقاط التالية:

- تطوير القطاع ومواكبة كل جديد في المجال،
- التأهيل لاستدراك التأخر في الجانب التنظيمي للمؤسسات (يعني الحيواوي، في معوقات التواصل العمومي بالمغرب، ص 58) هذا دون التفريق بين قطاع عمومي وقطاع خاص ضمن برنامج يتوخى تكييف ناجع وفق برامج مدروسة وتحديث يتم من خلالها التحكم في سيرها البشري والإداري وإنشاء هياكل إضافية مثل مراكز التكوين لمنح الصحفيين تكوينات نظرية وتطبيقية لدعم المهارات ورفع الاداء وتمكينهم من مساندة التطورات التكنولوجية والتحكم في الاجهزة والبرامج والتطبيقات الرقمية مع الحرص على تكييف المبادئ المؤسسية الحالية مع الأهداف السامية للإعلام على رأسها مبدأ الخدمة العمومية كمبدأ مقدس يجب النهوض به بما يعكس المصداقية والمهنية لمؤسستنا الإعلامية وذلك من خلال تقديم برامج هادفة تتسم بالموضوعية والمصداقية .
- تجهيز القطاع بالوسائل التكنولوجية الحديثة وذلك تماشياً مع الثورة الإعلامية في العالم وانعكاساتها على بلادنا وذلك من خلال التطبيقات والبرامج الحديثة للنهوض بمستوى المستخدمين والمضامين المقدمة. (منشورات اشغال الملتقى الدولي حول الاتصال العمومي المقاربات والتحولات والرهانات)

- التكوين، تجسيدا لما جاء في توصية تضمنتها رسالة رئيس الجمهورية موجبة للأسرة الإعلامية في اليوم العالمي لحرية الصحافة 3ماي 2006 حيث تم التأكيد على ضرورة إنشاء مركز للتكوين المتواصل وتحسين القدرات في مهنة الصحافة والاتصال تسند إليه مهمة إمداد فئة الصحفيين بسائر المعارف والخبرات التي تقتضيها التحولات العميقة التي يشهدها قطاع الإعلام والاتصال، لكن هذه التوصية لم تطبق في الواقع إلا بعد عشر سنوات علما أن من ايجابيات القانون العضوي للإعلام أنه جاء ليكرس الاحترافية في الإعلام، والاحترافية لا تكون إلا بالتكوين المستمر والرسكلة والابتعاد عن الانكالية والخمول والبحث عن روح الإبداع والتميز للنهوض بالمستوى العام للمؤسسات الاعلامية خاصة مستوى الصحفيين. (يعي اليحيائي، في معوقات التواصل العمومي بالمغرب، ص33)
- يجب توفير مناخ مناسب للعمل بكل أريحية ليكون الجو محفز لرفع الجودة وتنمية المهارات وتشجيع التطور،
- تهيئة فضاء لحرية التعبير حتى نمارس هذه الحرية في الأطر القانونية والقوانين والتشريعات الضابطة للإعلام حتى لا يتجاوز القائم بالاتصال الحدود المطلوبة ويتسم بالمسؤولية الاجتماعية مقابل ما يقدمه من مضامين لا تتعدى الحدود القانونية والقيمة،
- يجب تمكين وسائل الإعلام والصحافيين وتأهيلهم لحرية التعبير مع مراعاة القوانين من جهة وقيم المجتمع من جهة أخرى، سواء من كان ذلك مهنيا، أخلاقيا، ماديا أو تكنولوجيا حيث تعتبر حرية الصحافة وتطور الخدمة العمومية مسألة مرهونة بتطوير القطاع على ضوء كل التحديات التي تواجه المؤسسات الإعلامية والعاملين فيها والجمهور. (الصادق الحمامي، الاتصال العمومي منظرا اليه في سياقاته، 2007)

4. نتائج عامة:

- 1- تكتسب الخدمة العمومية في السمعي-البصري أهمية كبيرة في كل المجتمعات في تحقيق التنمية الشاملة من خلال تقديم المضامين الإعلامية التي تشبع الحاجيات والدوافع الحقيقية للجمهور من خلال المواضيع المقدمة والمتنوعة التي تلبى احتياجاتهم وتطرح تطلعاتهم، واشتراك مختلف فئات المجتمع على حد سواء في النقاش والحوار عن الأحداث والقضايا الراهنة للتعبير عن أفكارهم والمشاركة في التغيير وبعث عالم حوارى تواصلى مبني على الثقة والتفاهم،
- 2- تجسيد مبدأ إبداء الآراء وطرح الانشغالات والقضايا بمنح المشاهد توصيات وأحداث من الواقع المعاش بشكل ديمقراطي في وسائل الإعلام من خلال البرامج الحوارية وتحقيق المصلحة العامة،
- 3- من بين أهم مبادئ الخدمة العمومية ما يرتبط أساسا بالمشاكل اليومية المعاشية مع المواطن ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها من خلال الدور الذي تمارسه الوسائل السمعية-البصرية (التلفزيون على وجه التحديد) كهمزة وصل بين المواطن و المجتمع المدني والسلطات، ويتحقق ذلك عن طريق المهام التي تسعى إلى تقديمها كالإعلام والتربية والثقيف والترفيه لضمان إعلام صادق موضوعي ومتغير حسب التطورات الراهنة لمسايرة الفرد والمجتمع والوسيلة.

خاتمة:

أخيرا، لابد من التغلب على رهانات وتحديات الخدمة العمومية في ظل التطور التكنولوجي وذلك من خلال ضرورة إعادة النظر في مفهوم الخدمة العمومية من طرف المؤسسات العمومية والمهام والوظائف المقدمة من طرفها في ظل البيئة

الاتصالية والتكنولوجية الجديدة، وذلك من خلال تقديم خدمات إعلامية عالية الجودة تجذب الجمهور الذي أصبح متاحا للعامة، وكذلك انتشار عدد هائل من القنوات التلفزيونية المنافسة التي تستطيع الوصول إلى جماهير متنوعة من مختلف مناطق العالم مما يستدعي توظيف الوسائط التكنولوجية والتفاعلية لدعم مضامينها وتحسينها، هذه المضامين التي يجب أن تواكب ما تشهده البيئة الرقمية من تطورات وما تمنحه من خدمات.

قائمة المراجع :

- الحمامي، الصادق (2007). الاتصال العمومي منظرا اليه في سياقاته، منشورات اشغال الملتقى الدولي حول الاتصال العمومي المقاربات والتحويلات والرهانات، معهد الصحافة وعلوم الاخبار، تونس.
- الصادق، رابح (2011). مفهوم الخدمة العمومية في التلفزيون بين المقاربة التجارية والمنظور النقدي، مجلة الإذاعات العربية، جامعة الدول العربية 02/2011.
- فريخ، رشيد (2009). الإذاعة الجزائرية بين الخدمة العمومية والتوجه التجاري-دراسة حالة القناة الأولى- رسالة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر.
- عصفور، سكينه (2013). الخدمة العمومية في التلفزيون الجزائري بين النصوص القانونية والممارسة -دراسة مسحية تحليلية للنصوص التنظيمية وتطبيقاتها الميدانية-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2013.
- بومعيزة، رشيد (1992). مفهوم الخدمة العامة والصحافة المكتوبة، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 8 قسم علوم الاعلام والاتصال جامعة الجزائر.

- بلعمري، رمضان. (2002). قطاع السمعي البصري في الجزائر-إشكاليات الانفتاح-رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 2002.
- الرزن، جمال. (2011). التلفزيون والخدمة العامة والديمقراطية، أية علاقة؟ مجلة الإذاعات العربية، اتحاد اذاعات الدول العربية، العدد 2.